التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي

The Functional Interaction between the Party System and the Political System

طالب الدكتوراه/ علاء الدين بالنور[1،2]

[1]**جامعة باتنة** 1، **(الجزائر)**

[2]**المؤلف المراسل:** alaaeddine.bennour@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/16 **تاريخ القبول للنشر:** 2021/03/07 **تاريخ النشر:** 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ فاطمة فارز (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: د./ نورة أبرسيان (جامعة بومرداس)

ملخّص:

تَعتبِر هذه الدراسة المنظور الوظيفي إطاراً تحليلياً ملائماً لمعالجة ظاهرة التفاعل بين النظام الحزبي والنظام السياسي؛ إذ من خلاله تعالج هذه الدراسة مسألة التفاعل معالجة علمية ومنهجية، وذلك من خلال العلاقة السببية القائمة على أساس التأثير المتبادل بين هذين المتغيرين. كما تشير هذه الدراسة إلى أن هذا التأثير تتحكم فيه في الواقع جملة من المحددات: كخصوصية الحقبة التاريخية التي يتفاعل فيها النظامان، و كذا محدد مواصفات القدرة على التأثير، التي تجعل أحد المتغيرين يتفوق على المتغير الآخر في التأثير عليه. بالإضافة إلى محددات أخرى لها صلة إمّا بالنظام الحزبي أو بالنظام السياسي؛ حيث تناقش هذه الدراسة من جهة: عدد الأحزاب و بنيتها الداخلية و ميكانيكية النظام الحزبي كمحددات لتأثير النظام الحزبي في النظام السياسي، كما تناقش من جهة أخرى: شكل الحكم والنمط الفيدرالي ونمط النظام الانتخابي كمحددات لتأثير النظام السياسي في النظام الحزبي. علاوة على ذلك، تتناول هذه الدراسة محددًا آخر لهذا التفاعل يتمثل في المساهمة الوظيفية للأحزاب في استيفاء المتطلبات الوظيفية للنظام السياسي، لاسيما في استيفاء وظيفة الشرعية والاستقرار، و وظيفة الاستخلاف السياسي، والوظيفة المنبرية.

الكلمات المفتاحية: التفاعل الوظيفي؛ التداخل البنيوي؛ النظام الحزبي؛ النظام السياسي؛ المتطلبات الوظيفية.

Abstract:

This Study considers the functional perspective as an appropriate analytical framework for treating the phenomenon of the interaction between the party system and the political one. Through this perspective, this study handles the interaction issue scientifically and methodologically through the causal relationship based on the mutual influence between these two variables. The study indicates that this effect is controlled by a number of determinants, such as the specificity of the historical era in which the two systems interact, as well as the characteristics of impact capacity which makes one variable outperforms the other variable in its

effect. These goes along with other determinants related either to the party system or the political one. On the one hand, the study discusses the number of parties, their internal structure, and the mechanics of the party system as determinants of the influence of the party system on the political one. On the other hand, it discusses the form of government, the federal pattern, and the electoral system type as determinants of the political system influence on the party system. The study deals also with another determinant of this interaction which concerns the functional contributions of the parties in fulfiling the functional requirements of the political system, especially in fulfiling the function of legitimacy-stability, the political succession function, and tribunitian function.

Key words: *Functional interaction; structural overlap; party system; political system; functional requirements.*

مقدّمة:

يُشير مفهوم النظام السياسي إلى مجموعة من البنى والوظائف والعمليات، و دراسة الأنظمة السياسية تعني من جملة ما تعنيه، دارسة هذه الجوانب الثلاثة و العلاقات القائمة بينهما. تعتبر الأحزاب السياسية أهم البنى التي يمكن من خلالها دراسة الأنظمة السياسية؛ حيث ساهم تطورها وتغلغلها في مؤسسات الحكم، في زيادة إدراك أهميتها في فهم كيفية عمل النظام السياسي، وكذا فهم التفاعلات الحاصلة بين مختلف مكوناته.

ولا تقتصر دراسة الأنظمة السياسية من منظور الديناميات الحزبية على تشخيص التفاعل الحزبي لوحده (النظام الحزبي)، بل يجب أن تشخص هذه الدراسة كذلك التفاعل الذي يحدث بين المكونات الحزبية "الأحزاب" والمكونات غير الحزبية. لقد بقي الاهتمام بهذا الشطر من هذا البحث يُراوح مكانه؛ إذ لا توجد بالكاد دراسات جادة و متميزة في العصر الراهن تعالج هذه المسألة بشتى تفاصيلها ،أو تتناول قضية التفاعل بين النظام الحزبي والنظام السياسي على النحو الذي يحسم تجاذباتها ،ويجعلها تتبلور في شكل علاقات أو اتجاهات عامة يمكن رصدها و تعميمها.

من هذا المنطلق، تنبع أهمية هذه الدراسة و تأتي لكي تغطي- و لو بقدر ضئيل- النقص الموجود في الدراسات التي تتناول علاقة الأنظمة الحزبية بالأنظمة السياسية؛ إذ تحـاول بدورها الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي محددات التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي و النظام السياسي؟

وذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث أساسية. يتناول المبحث الأول ظاهرة التداخل البنيوي بين النظام الحزبي و النظام السياسي، و قد حاولت في هذا المبحث إبراز ما مدى تغلغل مكونات النظام الحزبي في مكونات النظام السياسي لاسيما في المكونة الحكومية. أما في المبحث الثاني، فقد تطرقت فيه إلى التفاعل الوظيفي بين النظامين؛ حيث قمت بمعالجة هذا التفاعل من خلال الرجوع إلى المعاني التي يحملها مصطلح الوظيفة Function، خاصة المعنى المقيد بعلاقة التأثير المتبادل بين المتغيرين، و الذي على أساسه درست النظام الحزبي كمتغير مستقل و تابع. بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي تعرضت فيه إلى

الجانب الوظيفي من التفاعل الوظيفي، وأقصد بالجانب الوظيفي هنا، المتطلبات الوظيفية للنظام السياسي، و التي تلتزم الأحزاب السياسية بتأديتها وإشباعها بدرجات متفاوتة. حيث سمح لي هذا المبحث بتسليط الضوء، و لو بشكل مقتضب، على جانب من جوانب التفاعل أو الارتباط الوظيفي بين النظامين السياسي و الحزبي، و المتعلق بمجموعة الوظائف التي يجب أن تؤديها الأحزاب في كل نظام سياسي.

فيما يخص الإطار المنهجي، و أسلوب التحليل المعتمد في هذه الدراسة، فقد استوحيت جانبًا منه من دراسة غربية نادرة للعالم المفرنسي الشهير "جورج لافو" حول "الأحزاب و النظام السياسي"، مع استحداث بعض التعديلات و التنقيحات، و ذلك بالاستعانة بدراسات أخرى، لا تقل أهمية عن دراسة جورج لافو، كما سمحت لي هذه الدراسات صقل ما أمكن صقله من أفكار و معلومات تناولتها في مختلف مباحث هذه الدراسة. و ما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب أن محاولة جورج لافو في تطوير إطار منهجي لمعالجة التفاعل بين الأحزاب و النظام السياسي كانت ملائمة و موفقة إلى حد كبير، و لكن ما يؤخذ عليه هو عدم اهتمامه بشكل كافٍ بالصور والمظاهر و المحددات التي يتجلى بواسطتها هذا التفاعل، و هو ما عكفت هذه الدراسة على تطويره و إبرازه في المبحث الثاني.

استعانت هذه الدراسة بالمقارنة (كأداة للتحليل و ليس كمنهج)، و ببعض الحالات الدراسية من أجل تبيين و توضيح علاقات التأثير و التأثر بين النظام الحزبي و النظام السياسي. كما أنها لم تركز على نظام سياسي بعينه، و لكنها تناولت النظام السياسي بمفهومه المجرد العام، من دون تخصيص على حالة دراسية بعينها. و من ثمّة، فإن المستخلصات و النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة ليست صحيحة على وجه الإطلاق، و لكن صحتها خاضعة للنسبية، حسب طبيعة و خصوصية و بيئة كل نظام سياسي موجود في هذه المعمورة.

أولاً:
التداخل البنيوي بين النظام الحزبي و النظام السياسي

شاع استخدام مصطلح النظام System في النصف الثاني من القرن العشرين كمفهوم مجرد، وكأداة تحليلية فـذة لتفسير الحياة السياسية، حيث يشير هذا المصطلح إلى تلك العناصر المترابطة والمتفاعلة مع بعضها البعض وظيفيا و بنسق منتظم (شلبي، 1997، ص 132)، و التي تشكل في مجملها نظامًا له خصائص و حدود تُميزه عن بقية الأنظمة الأخرى. و لا يستخدم "النظام" كأداة لغرض التفسير السياسي العلمي، إلاّ إذا أمكن تجريد الظاهرة السياسية و اختزالها من الصورة المادية إلى صورة نظرية تُمكن الباحثين من تحديد العناصر المكونة لها، ومن ثمّ التفاعلات القائمة بينها (المغيربي، 1994، ص 145). و لا تكون هذه الأداة مفيدة للاستفسار العلمي حسب عالم السياسة "جيوفاني سارتوري" ،إلاّ إذا استوفت شرطين أساسيين هما:- 1/ أن تصبح خصائص النظام متمايزة عن خصائص العناصر المكونة له. 2/ أن يشكل هذا النظام محصلة للتفاعلات القائمة بين عناصره (Sartori, 2005, p. 39).

من هذا المنظور، يُمكن الادعاء بأن التفاعلات الحاصلة بين الحكومة و البرلمان و الإدارة البيروقراطية والمحاكم والأحزاب وجماعات المصالح تشكل نظاماً يسمى "النظام السياسي" (الخزرجي، 2004، ص ص22-26)، كما يُمكن الادعاء بأن التفاعل الحاصل بين الأحزاب يشكل نظاماً آخر يسمى "النظام الحزبي". وإذا كان من الممكن النظر إلى الحزب السياسي من الداخل و اعتباره عالماً مصغراً Microcosm يمكن دراسته على نحو منفرد كنظام أو بالأحرى كنظام سياسي مصغر (Sartori, 2005, p. 39)، فإن هذا الحزب يُعتبر جزءًا من عالم أكبر يتحرك و يتفاعل فيه مع نظراءه، هذا العالم هو النظام الحزبي، الذي يعتبر بدوره جزءًا من عالم أكثرَ شموليه يُجسده النظام السياسي (شلبي، 1997، ص132).

من هذا المنطلق، تتشكل لدينا صورة عامة للتداخل القائم بين النظام الحزبي و النظام السياسي، مكونة من ثلاث حلقات أساسية هي:- الحزب، النظام الحزبي، والنظام السياسي؛ حيث تشكل كل حلقة نظامًا فرعيًا sous-système للحلقة التي تشملها، تؤثر فيها و تتأثر بها. وفي هذا السياق، أشارت بعض الدراسات الحزبية إلى هذا التداخل من خلال الوجود المادي و العددي للأحزاب أو من خلال نظام التفاعلات الذي تحدثه في المكونة الحكومية La composante gouvernementale للنظام السياسي؛ حيث أشار "فرانك صوروف" Frank sorauf في كتابه الموســوم بـ"السياسة الحزبية في أمريكا" إلى أن الأحزاب كنظام للتفاعلات un système d'interaction له ثلاثة مكونات هي:- تنظيم الحزب نفسه، الحزب في الجهاز الحكومي، و الحزب في الهيئة الناخبة. و كذلك قسم ريتشارد روز Richard Rose (1974) مؤلفه حول الأحزاب البريطانية إلى ثلاثة أقسام هي:- الأحزاب والانتخابات، التنظيم الداخلي، والحزب في الجهاز الحكومي. وفي نفس الاتجاه ذهب ليون ديون Léon Dion عندما اعتبر الأحزاب كمنظمات، تجسد ميكانيزمات للتفاعل بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي، كما أن للأحزاب جوانب انتخابية، وحكومية، وأخرى متعلقة بالوساطة. تشير هذه الاقتباسات إلى ثلاثة مكونات أساسية للأحزاب هي:- المكونة الداخلية La composante interne، والمكونة الحكومية La composante gouvernementale والمكونة الانتخابية أو العامة La composante publique (Lemieux, 1985, pp. 9-10). وإذا كانت العلاقات الداخلية بين هذه المكونات الثلاثة تشكل الجانب البنيوي L'aspect structurel للتفاعل، فإن العلاقات الخارجية لهذه المكونات تشكل الجانب الوظيفي L'aspect fonctionnel للتفاعل (Lemieux, 1985, p. 19).

تتألف المكونة الداخلية للحزب من أولئك المنخرطين الذين يؤدون وظائف معينة داخل الحزب أو خارجه (رئيس الحزب، رؤساء المحافظات و اللجان، والأعضاء العاديون)؛ حيث يشكل هؤلاء هياكل الحزب المنسابة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي. أمّا المكونة الحكومية فهي تتكون من المنتخبين والمعينين في المؤسسات والهيئات و الأجهزة الحكومية والذين يتقاسمون نفس الهوية الحزبية، سواء كانوا منتمين لحزب الأغلبية أو لحزب المعارضة. فتشمل بذلك رؤساء الدول وحكام الولايات والأعضاء المنتخبين في البرلمان وفي المجالس التشريعية الولائية والبلدية. بالإضافة إلى الأعضاء المعينين في مختلف الأجهزة البيروقراطية المركزية منها أو المحلية. وتتضمن المكونة العامة الناخبين الذين يقومون باختيار وتفويض السلطة لمن هم في المكونة الحكومية، والناخبون هم في الحقيقة مواطنون يظهرون درجة معينة من

الولاء والتعاطف تجاه حزب ما، فيقومون بالتصويت عليه، حيث تتبلور ميولاتهم الحزبية إمّا بشكل منفرد أو عن طريق الانخراط في المنظمات و جماعات المصالح (Lemieux, 1985, pp. 21-22).

يوحي التوضيح السابق بأن هناك تداخلاً بنيوياً بين الأحزاب و النظام السياسي، يتجلى بالدرجة الأولى في المكونة الحكومية. فالحزب كما أشرنا سابقاً يتغلغل في الهيئة التنفيذية من خلال منصب الرئيس المنتخب أو من خلال التعيينات المتعلقة بالمناصب الحكومية، و يتغلغل كذلك في الهيئة التشريعية من خلال أعضاءه المنتخبين في هذه الهيئة، كما يمكن أن يتغلغل في السلطة القضائية عندما يتم تعيين بعض القضاة الذين تكون لهم انتماءات أو توجهات حزبية مُحددة. علاوة على ذلك، يتشابك الحزب مع المكونات الإقليمية والمحلية للنظام السياسي، عندما يسجل حضوره في الإدارات والهيئات الإقليمية والمحلية المنتخبة، فنجد مثلاً اختيار حكام الولايات في الأنظمة الفيدرالية أو تعيين بعض ولاة المحافظات في الأنظمة المركزية يتم حسب الانتماءات الحزبية، حيث يقترن التعيين عادة بالحزب أو الأحزاب التي تتحصل على الأغلبية البرلمانية في الأنظمة البرلمانية أو بالأغلبية المساندة للرئيس في الأنظمة الرئاسية.

كما تنّمُ العلاقة بين المكونة الحكومية و المكونة الداخلية للأحزاب عن وجود دلالة تفسيرية للتداخل، مفادها أن المستويات العليا من الحزب تكون أكثر ارتباطاً و تشابكاً و تغلغلاً في نظام الحكم، فنجد على سبيل المثال استراتيجيات القادة الحزبيين و البرلمانيين أكثر ارتباطاً بمؤسسات النظام السياسي، و بكيفية عمله من استراتيجيات المناضلين الذين يحتلون المستويات الدنيا من الحزب، و الذين يكونون في أغلب الأحيان أكثر ارتباطاً بالجماعات الاجتماعية المختلفة (Lavau, 1969, p.p. 26.35) .

تختلف طبيعة التداخل حسب نوع النظام السياسي، ففي الأنظمة السياسية التعددية يكون التداخل منتشرًا ومجزءًا بين الأحزاب، فنجد أحزابًا في الحكومة وأخرى في البرلمان، وأحزاباً متمركزة في قمة هرم النظام السياسي وأخرى تحتل المراكز الإقليمية منه. بينما تكون الأنظمة السياسية الأحادية مستوعبة بنيوياً وعضوياً من قبل الحزب الواحد أو بالأحرى من قبل الحزب المهين على الساحة السياسية. فحسب عالم السياسة الشهير "موريس دوفرجيه"، تقوم الصفوة المختارة من قبل الحزب بمهمة الإدارة، حيث يؤخذ منه الرؤساء و الإداريون و الاقتصاديون، و يسيطر الحزب الواحد على الدولة، فممثلوه حاضرون في كافة أجهزتها، من المجالس الوزارية إلى أصغر لجنة محلية، و من الإدارات العامة إلى النقابات والتعاونيات والاتحادات الثقافية (دوفرجيه، 2011، ص264). وسواء اتجه الحزب نحو استيعاب الدولة أو اتجهت الدولة نحو استيعاب الحزب (حرب، 1987، ص127)، فإن كلتا الحالتين تعبران عن صورة من صور التداخل. ينجم عن التداخل تفاعل، و هذا التفاعل قد يحدث في النظام الأحادي بين مكونات الحزب نفسه، أو يحدث بين مكونات الأحزاب في النظام التعددي، أو يحدث بين المكونات الحزبية و المكونات غير الحزبية في مختلف الأنظمة السياسية.

ثانياً:

التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي و النظام السياسي

في البداية، يشير عدد الأحزاب حسب سارتوري إلى المدى الذي تكون فيه السلطة السياسية مجزأة أو غير مجزأة، مشتتة أو مركّزة، كما أنه يعلمنا بعدد المجاري التفاعلية الممكنة. فطبقا للتحليل المعد من قبل "جونار سجوبلوم" Gunnar Sjoblom، يسمح وجود حزبين في النظام السياسي بوجود مجرى تفاعلي واحد، كما يسمح وجود ثلاثة أحزاب بوجود ثلاثة مجاري تفاعلية، و وجود أربعة أحزاب يسمح بوجود ستة مجاري تفاعلية، أمّا وجود خمسة أحزاب فهو يسمح بوجود عشرة مجاري تفاعلية، وهكذا يمكن حساب المجاري التفاعلية الممكنة حسب عدد الأحزاب الموجودة (6 أحزاب = 15 مجرى تفاعلي، 07 أحزاب = 21 مجرى تفاعلي).

نستخلص من هذه المعادلة الرياضية أن عدداً أكبر من الأحزاب يعني عددًا أكبر من المجاري التفاعلية، و عدداً أكبر من المجاري التفاعلية يعني في الدراسات الحزبية درجةً أكبر من التعقد intricacyفي النظام الحزبي، و من ثمّ المزيد من التعقد في النظام السياسي. تحدث هذه التفاعلات في ميادين متعددة: البرلمانية، والحكومية، و الانتخابية (Sartori, 2005, p. 106)، المركزية منها و الإقليمية. إنّ هذه المجاري التفاعلية التي أشرنا إليها للتو تحدث بين الأحزاب لوحدها، و لنا أن نتصور حجم و عدد هذه المجاري التفاعلية عندما تنخرط في هذا التفاعل العناصر غير الحزبية بما فيها المكونات المختلفة للنظام السياسي. إنّ دراسة كل هذه الأشكال من التفاعلات هي بكل تأكيد مَهمّة شاقة تتطلب من أي باحث أن يركز على الاتجاهات العامة السائدة، و التي تشكل وفق التصور الذي بنيت عليه هذه الدراسة محددات يستوجب استخلاصها التنويه ببعض المسائل المنهجية:-

1. يُشير مفهوم التفاعل الوظيفي Functional interaction إلى تلك العـلاقة الرياضية ذات التأثير المتبادل، والتي تربط متغيراً واحداً بمتغير واحدٍ أو بعدّة متغيرات. و التي يُمكن الإشارة إليها من خـلال عدّة مـرادفات شائعة في أدبيات العلوم الاجتماعية نذكر منها :- الاعتماد الوظيفي المتبادل Functional Interdependence أو العلاقات الوظيفية Functional Relations أو العلاقات المتبادلة Reciprocal Relations (see: Merton, 1968, p. 75; Almond & Coleman, 1966, p. 8).

2. إن لفظة "متغير" تستخدم عادة لوصف الأشياء و الظواهر القابلة للتغير كمًّا و نوعًا، و من ثمّ يصبح بالإمكان تمييز المتغير على أساس التغير في القيم التي يحملها، أو على أساس ثنائيات متقابلة مثل: القوة والضعف، الهيمنة و التبعية، الاستقرار و التوتر، التأثير و التأثر. تقودنا الثنائية الأخيرة إلى وصف المتغير بأنه متغير مستقل Independent Variable أو متغير تابع Dependent Variable (شلبي، 1997، ص ص21-22)، و من هذين النوعين تتكون العلاقة السببية في أبسط صورها، والتي يؤثر فيها المتغير المستقل في المتغير التابع إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر، و يترتب عن هذا التأثير تغير في قيمة أو طبيعة أو صفة المتغير التابع . كما يصبح المتغير التابع متغيرًا مستقلاً عندما يبادر هو الآخر بالتأثير في المتغير المستقل، والذي يتحول بدوره إلى متغير تابع. تشكل هذه التأثيرات، و ردود الفعل الناتجة عنها، النواة الصلبة التي

يقوم عليها مفهوم التفاعل. تبدو هذه الدينامية من الناحية الرياضية بسيطةً، إلاّ أن استخدامها كأداة لتحليل الظواهر السياسية قد يثير الكثير من الصعوبات البحثية.

3. عند هذا المستوى، يجدر بنا أن نتساءل حول المنهج Method الذي يمكن به رصد التأثير المتبادل بين النظام الحزبي و النظام السياسي؟ إنّ الإجابة على هذا التساؤل نجدها قطعاً في التحليل التاريخي المعزز بالمنهج المقارن، و الذي يسمح برصد التطورات الخاصة بكل متغير، و من ثمّ المقارنة بين هذه التطورات سواء في بيئات دولية مختلفة، أو في ما بين الفترات التي يشهد فيها أحد المتغيرين أو كلاهما تحولات حاسمة. و بهذا الشكل، يمكن استخلاص العلاقات السببية الممكنة؟ و لتوضيح ذلك سأتناول المثالين الآتيين:- الأول متعلق بالانتقال الديمقراطي في الجزائر الذي يعتبر محطة تاريخية مفصلية في تطور النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، حيث كانت الإصلاحات السياسية المعتمدة من قبل القيادة السياسية آنذاك سببًا في انبثاق التعددية الحزبية و في استمرارها. هذه الوقائع التاريخية يمكن اختصارها من خلال العلاقة السببية الآتية:- " التغير في توجه النظام السياسي (نحو الإصلاح)" ـ يتسبب في ـ " التغير في طبيعة النظام الحزبي السائد". أمّا المثال الثاني فهو مستمد من الحالة الفرنسية، فقد كان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى إقامة النظام شبه الرئاسي في فرنسا هو طبيعة النظام الحزبي التعددي السائد في الجمهورية الرابعة، هذا التطور في الحالة الفرنسية يمكن اختزاله في العلاقة السببية الآتية: "عدم الفعالية في النظام الحزبي" ـ تتسبب في ـ "التوجه نحو إقامة النظام شبه الرئاسي".

4. تثير العلاقة القائمة بين النظام الحزبي والنظام السياسي، تساؤلاً منهجياً هاماً، متعلقاً بمعرفة ما إذا كان النظام الحزبي يشكل المتغير المستقل أو المتغير التابع. لقد بقي هذا التساؤل بدون إجابة حاسمة، وهي الحقيقة التي أدركها "مورتون جرودزنس" Morton Grodzins عندما أعترف بأن النظام الحزبي هو المتغير المستقل، وفي الوقت ذاته المتغير التابع للنظام السياسي. و لكن بعض الدارسين أشاروا إلى أن هذه الإشكالية متوقفة على مراحل تطور النظام السياسي، حيث نجد من بينهم "فرانك صوروف" الذي أكد بأن الأحزاب نفسها وفي المدى القصير يمكن أن تحدث بعض التغيرات، و لكن تكون لهذه التغيرات صلة ببنيات هذه الأحزاب و نشاطاتها أكثر من أن تكون لها صلة بالنظام السياسي نفسه، أمّا التغيرات التي تحدث لهذا الأخير في المدى البعيد، فتكون من مصادر أخرى غير الأحزاب. كما أعتقد "وليام تشامبرز" William N. Chambers بأن أي نظام سياسي، وفي المرحلة الأولى من تطوره، يجب أن يؤسس شكلاً من السلطة الوطنية التي يحصل من خلالها على الشرعية، و في هذه المرحلة بالذات، يمكن أن تؤدي الأحزاب السياسية دوراً حاسماً و خلاقاً innovateur في تشكيل النظام السياسي، و لكن في المراحل اللاحقة، يصبح النظام السياسي أكثر قدرة على التكيف و البقاء من خلال الاعتماد على موارده الذاتية (Lavau, 1969, p. 24).

5. إلى هذا الحد، تبدو الإجابة متعلقة "بمواصفات القدرة على التأثير". فالنظام السياسي المزود ببنية دستورية و إدارية قوية، و بقواعد و إجراءات محددة، مع اعتماد ضئيل على الشخصنة، يمتلك بلا شك القدرة على مقاومة التشوهات التي تجعله يخضع للنظام الحزبي. بل الأكثر من ذلك، عندما يستمر النظام السياسي في البقاء لفترة طويلة بدون تشوهات، فإنه يستطيع إحداث تحولات في النظام الحزبي.

كما يحقق النظام السياسي غاياته بكل سهولة عندما يحتضن نظامًا حزبيًا على درجه عالية من الهشاشة و الضعف. أمّا في ظل نظام سياسي غير مهيكل، و غير شرعي (أو ذي شرعية ضعيفة)، فإنّ نظام الأحزاب المترسخ في تاريخ المجتمع ينجح في خلق هوية مستقرة، و في توجيه النظام السياسي، و في مقاومة المساعي التي يمكن أن يثيرها هذا الأخير من أجل إحداث تحولات في النظام الحزبي كتعديل النظام الانتخابي أو بلورة بالتواطؤ مع بعض الأحزاب قواعد ضمنية للعبة السياسية تحل محل القواعد الرّسمية المعترف بها (Lavau, 1969, pp. 24-25).

أ- النظام الحزبي كمتغير مستقل:

لا يقتصر تأثير الأحزاب في النظام السياسي على وجودها فحسب، بل إن هذا التأثير يتوقف كذلك على خصائص الأحزاب، و طبيعتها، و على كيفية عمل (ميكانيكية) النظام الحزبي. على هذا الأساس، يمكن القول بأن أول محدد لتأثير النظام الحزبي في النظام السياسي هو عدد الأحزاب. يعتبر عدد الأحزاب ميزةً مهمةً في النظام الحزبي، و تأثيره يطال و بدون شك كل الأنظمة السياسية التي تحتوي على الأحزاب، فالأنظمة السياسية المنقادة من قبل الحزب الواحد كالصين مثلاً، أو من قبل الحزبين كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أو من قبل عدة أحزاب كفرنسا و بلجيكا و إيطاليا، كلها تتأثر بالنظام الحزبي. ولكن نوع هذا التأثير يختلف من حالة إلى أخرى حسب عدد أحزاب كل حالة.

فحسب موريس دوفرجيه، يؤثر عدد الأحزاب في درجة الفصل أو التركيز بين السلطات، بل إنّ مسألة الفصل في نظره تتعلق بالنظام الحزبي أكثر ممّا تتعلق بالأحكام المنصوص عليها في الدستور. فإذا كانت الأنظمة السياسية ذات الحزب الواحد تُقر في دساتيرها بمستوى معين من الفصل بين السلطات، فإن هذا الفصل يصبح ظاهرة نظرية أكثر منها عملية بسبب وجود حزب واحد يمسك بزمام السلطة. وتقترب حالة الأنظمة الثنائية (كالحالة البريطانية) من حالة الحزب الواحد، إذا استحوذ حزب الأغلبية على الهيئة التشريعية و السلطة التنفيذية، أمّا في حالة ما إذا سيطر حزب ما على البرلمان و سيطر الحزب الآخر على السلطة التنفيذية ،فإن درجة الفصل تزداد (كالحالة الأمريكية). بينما تبقى درجة الفصل في الأنظمة الرئاسية التعددية أقل ممّا هي عليه في النظام الرئاسي الثنائي، و ذلك في الحالة التي لا تكون فيها الرئاسة و الأكثرية البرلمانية مجتمعتين في الحزب نفسه، لأن الرئيس لا يجد أمامه أكثرية برلمانية متجانسة تعارض سياساته، بل يجد نفسه أمام أكثرية برلمانية متنافرة مكونة من عدة أحزاب. وتبقى هذه الاتجاهات بمثابة فرضيات عامة لها منسوب معين من الصحة، تستدعى الأخذ بعين الاعتبار الإطار الدستوري و السياسي لكل حالة، و كذا تموضع الأحزاب في السلطتين التشريعية و التنفيذية، و كذا نوع العلاقات السائدة بين هذه الأحزاب، هل هي توافقية أم صراعية (دوفرجيه، 2011، ص ص 393-401).

وفي الاتجاه نفسه، بين سارتوري كيف يؤثر عدد الأحزاب على ميكانيكية النظام الحزبي (كيفية عمل النظام الحزبي)، هذا العدد الذي يُصبح مهماً عندما يترتب عنه استعدادات ميكانيكية Mechanical predispositions تحدد لنا الخصائص الوظيفية للنظام الحزبي، ومن ثم الخصائص الوظيفية للمكونة الحكومية للنظام السياسي (Sartori, 2005, p. 113). فميكانيكية الثنائية الحزبية تتميز بهامش من المنافسة المتقاربة بين الحزبين و بمحركات جذب نحو المركز، يترتب عنها تداول مستقر ومنظم بين الحزبين

على الحكومة (Sartori, 2005, pp. 167-170). وبدرجة عالية من التعقيد، تحاكي التعددية المعتدلة ميكانيكية الثنائية الحزبية، التي تتميز بدرجة معتدلة من الاستقطاب الإيديولوجي و بمنافسة جاذبة نحو المركز، مما ينتج عنها تشكل حكومات ائتلافية ثنائية القطب، حيث تشكل الأحزاب الحاكمة القطب الحاكم، بينما تشكل الأحزاب المعارضة القطب المعارض (Sartori, 2005, pp. 158-159). أمّا التعددية المستقطبة، فهي تتميز باستقطاب إيديولوجي عميق، وبمحركات نابذة عن المركز ، وبوجود حزب أو مجموعة من الأحزاب في المركز، وهذه الأحزاب تمثل العمود الفقري Backbone لأي أغلبية حكومية ممكنة، مع استبعاد الأحزاب المعارضة للنظام (Sartori, 2005, pp. 120-122). وإذا كانت ميكانيكية الثنائية والتعددية الحزبية المعتدلة تهئ ظروف الإجماع و التوافق، التي تحقق الفعالية والاستقرار على مستوى الجهاز الحكومي، فإن ميكانيكية التعددية المستقطبة توقد شعلة الانقسام والصراع، وبالتالي غياب الاستقرار في الحكومة (Maor, 1997, pp. 33-34) .

تعتبر بنية الأحزاب الداخلية محددًا هامًا في عدّة صور لتأثير النظام الحزبي في النظام السياسي. ففي مجال الفصل بين السلطات، تزيد الهيكلة المركزية للحزب في الأنظمة الثنائية من درجة تركيز السلطات إذا كان حزب الأكثرية البرلمانية هو نفسه الحزب الذي يقود الحكومة، بينما تزيد الهيكلة المركزية من درجة الفصل في حالة السيطرة المنقسمة بين الحزبين على الحكومة و البرلمان. بالمقابل، تخفف الهيكلة المرنة للحزب من درجة تركيز السلطات في الحالة الأولى، وتقلل من درجة الفصل في الحالة الثانية. و قياساً على ذلك، يمكن تحليل أنظمة الحزب الواحد أو المتعددة الأحزاب (دوفرجيه، 2011، ص ص393-398).

وبشأن هذه المسألة، أشار جورج لافو إلى أن كل التحليلات التي تناولت النظام السياسي البريطاني، سواء من حيث الخصائص أو طريقة العمل، كانت من خلال تطور حزبين منظمين ومتماسكين Deux grands partis disciplinés (Lavau, 1969, p. 20)، فمن خلال هذين الحزبين يمكن تفسير مثلاً السلطة القوية و المركزية التي يتمتع بها الوزير الأول، و المسنودة بأغلبية برلمانية تمنحها قوة تشريع القوانين، كما يمكن تفسير أيضاً القوة التي تحظى بها المعارضة داخل البرلمان (see: Lavau, 1969, p.20; Maor, 1997,p.41). ومن جهة أخرى، أشار نفس الكاتب إلى بيان "مورتن جرودزنس" Morton grodzins حول الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي مفاده أن الدينامية الداخلية التي تميز هذين الحزبين تُعد أحد العوامل المتسببة في تشتت السلطة بين الإدارة و الكونغرس، و بين المستويات المختلفة للاتحاد الفيدرالي (الولايات و المحليات) (Lavau, 1969, pp. 20-21).

أمّا تأثير الأحزاب في الأنظمة غير التنافسية، سواء في تلك التي يهمن فيها على المشهد السياسي حزب واحد L'état-appareil أو تلك التي يهيمن فيها جهاز مكون من حزب وحيد متحد مع أجهزة أخرى كالشرطة والجيش L'état-association d'appareils، فهو بنفس الدرجة إن لم يكن أكثر مقارنة بالأنظمة التنافسية. وفي كلتا الحالتين، يقوم الحزب الواحد بإلصاق خصائصه بالنظام السياسي، فتصبح خصائص النظام السياسي هي نفسها خصائص الحزب الواحد، كما أن التغير في خصائص النظام السياسي يحدث تبعًا للتغير الحاصل في خصائص الحزب الواحد أو عندما يفقد هذا الحزب مركزه أو

عندما يواجه جملة من القيود والضغوطات الخارجية. وشأن الحزب الواحد في الأنظمة غير التنافسية كشأن الأحزاب في الأنظمة التنافسية، يؤثر في النظام السياسي من خلال بنيته الداخلية وسياساته وتوجهات قياداته، فوجود حزب متماسك بقيادة قوية في مركز الجهاز المهيمن، يمنح النظام السياسي متانة معينة، قد لا نلاحظها في أنظمة سياسية أخرى تحتوي على أحزاب ضعيفة أو هشة (Lavau, 1969, p. 22).

ولتوضيح التأثير الذي يحدثه نظام الحزب الواحد في النظام السياسي نُورد هذين المثالين، الأول متعلق بجمهورية الصين الشعبية التي يمسك الحزب الشيوعي فيها بزمام السلطة، في كل المجالات وعبر مختلف المستويات (المركزية، الإقليمية، والمحلية)، كما يتغلغل أعضاء هذا الحزب عضويًا و وظيفيًا في كامل أجهزة الدولة، في مجلس الدولة والإدارة الحكومية والجيش، و في مجلس الشعب الوطني الذي لا يتمتع بأية سلطة فعلية أمام الحزب بالرغم من كونه يعتبر من الناحية الدستورية أعلى هيئة في الدولة. إن قبضة الحزب الشيوعي على جهاز الدولة، منذ "ماوتسي تونغ" إلى عهد الرئيس الحالي، مرورًا بعهد دينغ كيساو بينغ، هي مسألة غير قابلة للنقاش. وقد أكد دستور 1982 ذلك (المعدل في 11 مارس 2018، المادة 01 منه)، عندما اعتبر قيادة الحزب الشيوعي الصيني هي السمة المميزة للاشتراكية التي تراعي الخصوصية الصينية (ألموند و باويل الابن، 1998، ص ص 725-734).

أمّا المثال الثاني، فهو متعلق بالتطورات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي. ففي عهد مضى، تمتع الحزب الشيوعي بالمكانة نفسها التي يحظى بها الحزب الشيوعي الصيني، من خلال دوره الطلائعي والريادي المهيمن على البنية السياسية للدولة، و قد بقي هذا الحزب مؤثرًا و متغلغلاً في مختلف كيانات الدولة (البيروقراطية الحكومية، المنظمات العامة، المحاكم، المدارس و وسائل الإعلام) إلى غاية 1987 (ألموند، بويل، و مندت، 1996، ص36). و إن كان التغير في قيادة الحزب الشيوعي الصيني لم ينه سطوة هذا الحزب على الدولة، فإن حالة الحزب الشيوعي السوفياتي كانت مغايرة تماماً، فعندما تقلد غورباتشوف منصب السكرتير العام، أنهى عقوداً من سيطرة هذا الحزب على مقاليد الحكم، كما أحدث تغييرات جذرية في النظام الشيوعي القائم آنذاك، بإقرار التوجه نحو اقتصاد السوق، و بالعمل على تعزيز المبادئ والقيم الديمقراطية وإجراءاتها، و بإبداء سياسة خارجية مرنة ومنفتحة مع الغرب (ألموند وباويل الابن، 1998، ص ص 601-604). و بحلول عام 1992، بدَا النظام السياسي في روسيا و كأنه يتعرض لثورة سلمية؛ حيث ألغي الحزب الشيوعي بحكم القانون de jure، وتنامى عدد الأحزاب السياسية في جميع أنحاء روسيا، و ازدادت أهمية رئيس الجمهورية و مجلس السوفيات الأعلى في صنع السياسات العامة (ألموند، بويل، و مندت، 1996، ص 39).

ب-النظام الحزبي كمتغير تابع:

إن النظام الحزبي الذي قمنا بدراسته للتو على أنه متغير مستقل، ليس بهذه الصفة على نحو ثابت أو مطلق. فالتغيرات التي تشهدها الأحزاب منفردة أو كنظام من التفاعلات، تحدثها التأثيرات المتأتية إمّا من البيئة المجتمعية أو من النظام السياسي. يؤثر النظام السياسي في النظام الحزبي من خلال طبيعة

النظام السياسي نفسه، و من خلال العناصر التي تكونه. من هذا المنطلق، سوف نركز في هذه الدراسة على ثلاثة جوانب أساسية للتأثير هي:- شكل الحكم، النمط الفيدرالي، و نمط النظام الانتخابي.

فيما يتعلق بشكل الحكم، تتجه الأنظمة الرئاسية عموماً إلى التقليل من حكم الأحزاب، من خلال المكانة المتميزة التي تمنحها هذه الأنظمة لمنصب رئيس الجمهورية على حساب البرلمان، عكس الأنظمة البرلمانية التي تتجه إلى تقوية حكم الأحزاب من خلال المكانة المتفوقة التي تمنحها للهيئات التشريعية المسيطر عليها من قبل الأحزاب السياسية. كما تتجه الأنظمة الرئاسية إلى إضفاء البساطة Simplicité على أنظمتها الحزبية، حيث إن الظفر بمنصب الرئيس يُحفز أو بالأحرى يفرض على الأحزاب السياسية تشكيل تحالفات حزبية كبيرة، ممّا يُسهم في تقييد قدرة الأحزاب الصغيرة على المنافسة، و من ثمّ احتمال زوالها في المستقبل. بينما تشجع الأنظمة البرلمانية ظاهرة التعقد Complexité في النظام الحزبي لأنها تتيح الفرصة للأحزاب الصغيرة للمنافسة والتواجد على مستوى البرلمانات و الحكومات (Lemieux, 1985, p. 229).

كما يساهم الفصل الجامد المتأصل في النظام الرئاسي في تفاقم حدّة انقسام السيطرة الحزبية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويحدث ذلك عندما يستحوذ حزب الرئيس على السلطة التنفيذية، بينما يسيطر الحزب المناوئ له على السلطة التشريعية، أمّا في النظام البرلماني، يزيد التركيز الناشئ منه من تركيز السلطة في الحزب الذي يشكل الحكومة، حيث تُشكل هذه الحكومة في العادة من قبل الحزب الذي يحظى بالأغلبية في البرلمان (دوفرجيه، 2011، ص 395).

بالإضافة إلى ذلك، تضفي خصائص النظام الرئاسي على العملية السياسية الجمود، فهي لا تتيح للأحزاب مجالات واسعة للمناورة والتحرك والتحرك المضاد وإعادة الاصطفاف وعقد التحالفات الحزبية. عكس خصائص النظام البرلماني التي تضفي على العملية السياسية المرونة، والتي تسمح بتوفر الفضاء الملائم لحدوث كل أنماط التفاعلات الحزبية في أيّ لحظة زمنية من أجل دعم أو الإطاحة بالوزير الأول ووزارته (Linz, 1990, pp. 54-56). ومن هنا فإنه يمكن القول إن العلاقات الحزبية السائدة في النظام الرئاسي تميل إلى أن تكون مقيدة و محدودة، عكس النظام البرلماني الذي تبدو فيه متعددة ومتنوعة. ولا تستند الآليات الدستورية للنظام الرئاسي على قاعدة صناعة الإجماع أو التوافق بين الأحزاب، فالرئيس وبالنظر إلى المكانة التي يمتع بها بموجب الدستور لا يحتاج إلى تأسيس ائتلاف حكومي من أجل تجسيد برنامجه، و لا هو مضطر للتفاوض مع الأحزاب من أجل إعلان تشكيلة الحكومة، لكن السياق السياسي في بعض الحالات يفرض عليه الالتزام بذلك. عكس النظام البرلماني الذي يتوقف عمله على الآليات التي تخلق التوافق والإجماع بين الأحزاب (Thiébault, 2006, p. 99).

من جهة أخرى، تشير الدراسات الحزبية إلى أن نمط النظام السياسي من حيث كونه نمطًا موحدًا أو فيدراليًا يؤثر وبدون شك في طبيعة النظام الحزبي. يُعد هذا النمط خاصية ثابتة في الدول، وقلّما يتأثر بالتغيرات، ومن ثم فإنه يصعب على الباحثين إظهار كيف أن التحول من وإلى النمط الموحد أو الفيدرالي يؤثر بشكل ما في النظام الحزبي. وبما أن حالات التحول التي تحدث في الدول، تحدث عادة من النمط الموحد إلى النمط الفيدرالي، فإن التركيز في هذه الدراسة سوف يكون على الطابع الفيدرالي، والذي إذا تم

اعتماده، يتسبب حسب "فنسن لميو" Vincent Lemieux في خلق اتجاهات متعاكسة في النظام الحزبي، تتراوح بين التعقيد والبساطة، وبين الارتباط والتجزؤ، وبين اللامركزية والمركزية في المكونة الداخلية للأحزاب (Lemieux, 1985, p. 230).

كما تناول الباحثان "مرشا تشندلر" و "وليام تشندلر" Marsha A. Chandler and William M. Chandler هذه المسألة بنوع من التفصيل، حيث أشارا في دراستهما المتخصصة إلى أن الفيدرالية تشجع من ناحية نشأة الأحزاب السياسية الجاذبة للكل Catch-all parties، والتي لا تستند على برامج سياسية حقيقية بقدر ما تسعى إلى استيعاب المصالح الإقليمية المختلفة. وتشجع من ناحية أخرى نشأة الأحزاب الإقليمية، ومن ثم فهي تسهم في تشكيل التعدديات الحزبية الإقليمية.

كما تعد الفيدرالية حسب هذين الباحثين مناخًا سياسيًا ملائمًا لبروز الأحزاب الصغيرة، والتي لا تشكل على المستوى الفيدرالي أي تهديد مباشر للحزب أو للتحالف الحزبي الحاكم. علاوة على ذلك، تعتبر الفيدرالية بمثابة الطريق البديل لتشكل الأحزاب الجديدة في الأنظمة السياسية التي تعيق قوانينها الانتخابية نشأتها (Chandler & Chandler, 1987, pp. 89-91). كما يسمح النظام الفيدرالي بقيام أنظمة حزبية إقليمية، تشكلها الأحزاب الإقليمية و الفروع الإقليمية للأحزاب الفيدرالية، والتي تبدي أنماطاً مختلفة من المنافسة الحزبية، التي تستهدف الفوز بالمناصب السياسية في الهيئات التشريعية والأجهزة التنفيذية الإقليمية (Gibson & Suarez-Gao, 2010, p. 22).

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر البنية الفيدرالية و بلا شك في البينة الداخلية للأحزاب، و لعلّ أشهر مثال على ذلك، الحزبان الديمقراطي و الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي هذا البلد ينتظم هذان الحزبان وفق بنية "ستراترشية" Stratarchy، و التي تشير إلى حالة الانتشار اللامركزي للأجهزة التي يتكون منها الحزب، ترافقها حالة من التشتت و التوزيع للسلطة عبر المستويات المختلفة للحزب، حيث لا تمارس أجهزة الحزب في المستوى الأعلى أية سلطة فعلية على الأجهزة الموجودة في المستوى الأدنى (أنظر :- ألموند وباويل الابن، 1998، ص ص 989-990)، كما يمكن رصد آثار النظام الفيدرالي على هذين الحزبين في غياب سلطة فيدرالية قوية داخل كل حزب، فالمستوى الأساسي و الفعلي للسلطة يوجد في الكانتونات والمدن، ومن هنا فإنه يمكننا التحدث عن 100 حزب (50 حزباً ديمقراطياً و50 حزباً جمهورياً) (دوفرجيه، 2014، ص ص 309-310).

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ تأثير الفيدرالية على النظام الحزبي، يتوقف إلى حد ما على نمط الترتيبات الفيدرالية Federal arrangements، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وألمانيا وبلجيكا و سويسرا كلّها دولاً فيدرالية، فإن الترتيبات الفيدرالية الخاصة بكل دولة مختلفة من دولة إلى أخرى، و كذلك العلاقات الفيدرالية – الحزبية (Chandler & Chandler, 1987, p. 92).

يعتبر النظام الانتخابي Electoral system أكثر عناصر النظام السياسي أهميةً و تأثيرًا في النظام الحزبي. فهو من منظور شامل، يشير إلى مجموعة القواعد المعتمدة بهدف تنظيم وتأطير التنافس الجاري بين الأحزاب في المناسبات الانتخابية. ولكنه يُشير في معناه الدّارج في الأدبيات الانتخابية إلى الكيفية التي يصوت بها الناخبون والطريقة التي بواسطتها يتم تحديد الفائزين والخاسرين، أي حزمة القوانين التي

تنظم علمية تحويل الخيارات الفردية إلى خيارات جماعية، والأصوات إلى حصص من المقاعد (Baldini & Pappalardo, 2009, pp. 16-17).

ويُمثل النظام الانتخابي حسب سارتوري الأداة الأكثر تأثيرًا في السياسة "The most specific manipulative instrument" (Pappalardo, 2007, p. 722). وهو الترس أو الدولاب الذي يجعل عجلات النظام السياسي "الديمقراطي" تعمل (Farrell, 2001, p. 02). كما يُعد النظام الانتخابي من جهة أخرى نتاج الأزمات و الظروف السياسية للدول، حيث يعكس في الواقع صراعاً سياسياً بين النخب و الجماعات الفاعلة والمهيمنة على الساحة السياسية (Baldini & Pappalardo, 2009, p. 16). إنّ تأثير الأنظمة الانتخابية في الأنظمة الحزبية يشمل عدّة جوانب من بينها :- عدد الأحزاب، أنماط الأنظمة الحزبية، والتركيبة الحزبية لكل من البرلمان والحكومة (Baldini & Pappalardo, 2009, p. 97). وسوف نوضح في هذه الدراسة بعض صور هذا التأثير.

يُعد موريس دوفرجيه من أشهر من درس الأنظمة الانتخابية والأنظمة الحزبية و العلاقة بينهما، ففي كتابه الشهير "الأحزاب السياسية"، أعتبر دوفرجيه الأنظمة الانتخابية بمثابة المُسارعات أو الفرامل لتكاثر الأحزاب. كما لخص تأثير النظام الانتخابي في النظام الحزبي في ثلاثة اتجاهات عامة، أصبحت تعرف فيما بعد بقانون دوفرجيه Duverger's Law، حيث يؤدي اعتماد نظام الأكثرية بدور واحدٍ إلى قيام نظام الثنائية الحزبية، ويؤدي نظام الأكثرية بدورين إلى قيام نظام التعددية الحزبية المــرنة و المترابطة والمستقرة نوعًا ما، بينما يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى قيام نظام التعددية الحزبية الجامدة والمستقلة والمستقرة (دوفرجيه، 2011، ص215).

أثار قانون دوفرجيه في الأوساط العلمية نقاشًا واسعًا لم يسلم فيه من النقد أو التعديل، و من بين التعديلات التي أجريت على هذا القانون، ما قام "دوغلاس راي" Douglas Rae باقتراحه، وأعاد جيوفاني سارتوري صقله بأسلوب منهجي، والذي مفاده أن التأثير المُخفّض لعدد الأحزاب ليس مُقتصراً على نظام الأكثرية فحسب، بل حتى نظام التمثيل النسبي يمكن أن يكون له تأثير يساوي التأثير المُنخَفِض درجةً لنظام الأكثرية، ولكن شريطة أن يتم إقرانه بالدوائر الصغيرة، والعتبات المرتفعة، والعلاوات المعتبرة من المقاعد التي تمنح للأحزاب الفائزة بالأغلبية.

علاوة على ذلك، تمتلك أنظمة الأكثرية تأثيراً ذا حدين، فهي من ناحية تفضل الأحزاب الكبيرة وتبالغ في دعمها، ومن ناحية أخرى، تعمل على كبح الأحزاب الصغيرة ومن ثم القضاء عليها، بينما تتجه أنظمة التمثيل النسبي إلى خلق مناخ للمنافسة، تتنافس فيه الأحزاب الكبيرة والصغيرة على نفس القدر من المساواة (Pappalardo, 2007, p. 722). ثم إنّ أنظمة الأكثرية مزودة بمحفزات الاعتدال السياسي في النظام الحزبي التي تسمح بتشكل حكومات مستقرة، بينما تنزع أنظمة التمثيل النسبي إلى خلق تعدديات حزبية تسودها محركات الاستقطاب على محركات الاعتدال لـمّـا تحتضن المنافسات السياسية أحزاباً متشددة أو معارضة للنظام Parties Anti-System يكون لها موطئ قدم في الحكومات المشكلة. حيث يتضح أن هذا النوع من الأنظمة مُهيأ للتعرض لمشاكل تشكيل الحكومات المستقرة، عندما لا يُؤمّن أي

حزب الأغلبية البرلمانية، وعندئذ تلجأ الأحزاب إلى التفاوض بشكل علني وسري من أجل تشكيل حكومة ائتلافية (Ishiyama, 2012, pp. 164-166).

إنّ تصوير الارتباط بين النظام الحزبي والنظام السياسي بأنه خطي وآلي، من دون إنكار التبعية المطلقة أو الاعتماد الكلي المتبادل، لا يعكس في الواقع طبيعة العلاقة التي تربط هذين المفهومين، والتي تتخللها نوع من الاستقلالية (أو عدم التبعية) يُبديها كل متغير عن المتغير الآخر في عملية التفاعل، والاعتبارات الآتية سوف تبين ذلك :

1) إنّ الأنظمة السياسية المختلفة، سواء الأحادية أو التعددية، ليست مستوعبة بالكامل من قبل الأحزاب السياسية والعلاقات الموجودة بينها، حيث تسودها شبكة من التفاعلات السياسية، تشمل الاتجاهات المؤيدة للأحزاب والاتجاهات المعارضة لها، هذه الاتجاهات تشكلها النخب الحاكمة، الإدارة البيروقراطية و قوى الجيش.

2) إنّ النظر إلى الأحزاب كفواعل تساهم في المدى البعيد في إضفاء الشرعية على نظام الحكم، وطبقاً لقيمه و معاييره تقوم بتنشئة مختلف شرائح المجتمع، هي نظرة صحيحة إلى حد مــا، ولكنها لا تعبر عن الحقيقة الكاملة. إذ يجب علينا أن ندرك كذلك بأن الأحزاب هي تنظيمات تعكس إيديولوجيات مختلفة داخلية وخارجية (كالأحزاب الشيوعية أو الدينية)، قد تتبلور في سياقات مرجعية معارضة للنظام السياسي ذاته.

3) إنّ الإقرار بأن النظام السياسي لا يشكل بالضرورة الإطار المرجعي المهيمن على الأحزاب تدعمه حقيقة أخرى مفادها أن الأحزاب عبارة عن شركات للمنافسة في السوق السياسي، تتابع مصالحها الخاصة بها، وتسعى إلى تعظيم مكاسبها، وهي وفق هذه الصورة، تشكل مع النقابات، الجمعيات، والكنائس نظاماً آخر من العلاقات، يكون النظام السياسي مشرفاً عليه وليس مسيطراً، وتكون مطالب ومصالح هذه المنظمات عوامل لتوجيه بنى ونشاطات واستراتيجيات الأحزاب.

4) وفي نفس الاتجاه، تزودنا الأنظمة السياسية المركبة بالإطار المرجعي الذي من خلاله يمكن تأكيد هذه الحقيقة، ففي داخل هذه الكيانات، تبرز الوحدة القانونية الإقليمية المشكلة لها كأنظمة سياسية متمايزة، ومنافسة للنظام السياسي الفيدرالي، لها أسس ثقافية واقتصادية خاصة بها، مما يجعل التنظيم المحلي للأحزاب السياسية الوطنية أمام خيار الإذعان إلى إحدى المرجعتين، إحداهما وطنية تابعة للنظام السياسي الفيدرالي والأخرى إقليمية محلية تابعة للوحدة الإقليمية، وقد يصل الأمر إلى أن يصبح التنظيم المحلي للحزب مستقلاً عن التنظيم الوطني. وليس من قبيل المبالغة إن قلنا إن الأنظمة السياسية الإقليمية تتوجه إلى بلورة نظامها الحزبي المحلي الخاص بها، والذي لا يتقاسم بالضرورة نفس سمات النظام الحزبي الوطني (Lavau, 1969, pp. 25-29).

ثالثا:

المتطلبات الوظيفية للنظام السياسي

تعود بداية الاهتمام بالجوانب الوظيفية للأحزاب إلى اللّحظة التي بدأ فيها علماء السياسة يحللون علاقة الأحزاب السياسية بالحكم بالديمقراطي، فمنذ تلك اللّحظة، سلطت العديد من الأبحاث الممتدة من "ادموند بيرك" Edmund Burke و"موازي استروغسكي" Moisei Ostrogorski إلى سارتوري مرورًا بـ "شاتسشنايدر" E.E. Schattschneider الضوء على وظائف الأحزاب وأهدافها والمساهمات التي تضطلع بها في النظام السياسي. وقد واجه المنظرون الأمريكيون على وجه الخصوص هذه المسألة، على غرار "تشارلز ميريام" Charles Merriam الذي ألف كتاباً أُعتبر مصدر إلهام وتأثير للعديد من الكتاب اللاحقين بعنوان "النظام الحزبي الأمريكي" في عام 1923، ضَمّنه مجموعة من العناصر التي يمكن اعتبارها بمثابة وظائف للأحزاب هي:- 1/ اختيار الأشخاص للمناصب، 2/ صياغة السياسات العامة، 3/ نقد الحكومة وإرشادها، 4/ التربية السياسية، 5/ الوساطة بين الأفراد والحكومة. وقد تزايد الاهتمام بوظائف الأحزاب من خلال انتشار البنيوية الوظيفية Structural-functionalism كإطـــار للتحليل، وكذلك من خلال بروز الدراسات المتعلقة بالأنظمة السياسية في الدول النامية Developing political systems (Scarrow, 1967, pp. 770-771).

ومن أشهر الدارسين لوظائف الأحزاب "جبرائيل ألموند"، حيث أشار في مقدمة كتابه الذي حرره مع "جيمس كولمان" James S. Coleman والذي حَمِل عنوان: "السياسة في المناطق النامية" إلى أن الأحزاب السياسية هي البنيات المتخصصة في أداء وظيفة التجميع aggregation في الأنظمة السياسية الحديثة (Almond & Coleman, 1966, p. 21). وكذلك نظر كل من "سيمور مارتن ليبست" و "ستين روكان" Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan إلى الأحزاب على أنها تعتبر- من ناحية- فواعلا للصراع، لأن لها روابطا مع الصراعات و التصدعات الاجتماعية، وتعتبر من ناحية أخرى، أدواتا للتكامل، لأنها تشارك في عمليات عقد التسويات والتحالفات. و من ثم، فإن الأحزاب تؤدي وظيفة تعبيرية، حيث تعمل على تطوير خطاب حزبي لترجمة التباينات الموجودة في البنية الاجتماعية و الثقافية، كما تؤدي وظائف أداتية وتمثيلية، من خلال تنظيم المطالب و تجميع الضغوط وعقد الصفقات والاتفاقيات.

وفي السياق نفسه، بين "ثيودور لوي" Theodore J. Lowi أنّ للأحزاب وظيفة تأسيسية Constituante وأخرى برامجية Programmatique، حيث تُعنى الوظيفة الأولى بكل "ما هو ضروري لتكوين أو تأسيس الكل"، ويكون للحزب الذي يؤدي وظيفة تأسيسية أو دستورية علاقات أساسية ومنتظمة مع بنية و تركيبة وكيفية عمل النظام السياسي. بينما تُعنى الوظيفة الثانية بالبرامج و الإجراءات التي تعلنها الأحزاب وتحاول وضعها موضع التنفيذ عندما تستحوذ على السلطة. والأحزاب المسؤولة les parties responsables في تصور لوي هي تلك الأحزاب التي تؤدي الوظيفتين معاً Bi-fonctionnel، أمّا الأحزاب التي تؤدي وظيفة واحدة Uni-fonctionnel فهي أحزاب غير مسؤولة .(Kom, 2008, pp. 15-16)

كما أشار فرانك صوروف إلى ثلاثة نشاطات للأحزاب هي:- النشاط الانتخابي، نشاط التأثير في صانعي القرار والسياسات، والنشاط المتعلق بكسب المزيد من المناصرين من إيديولوجيات و وضعيات سياسية مختلفة. حيث تسعى الأحزاب ومن خلال هذه النشاطات إلى تحقيق ما يسميه صوروف بالغــاية النهـــائية La finalité générale التي تحددها العبارة الآتية:- **تعبئة وتجميع تأثير سياسي معين** « mobiliser et agréger une influence politique »، والأحزاب حسبه بمثابة فواعل للتمثيل، وهي كذلك الجسور Des passerelles التي تقلص المسافة السياسية بين المواطنين والجماعات الصغيرة من جهة، وبين المؤسسات السياسية من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنها تعمل على تنظيم وتعبئة الموارد السياسية والدعم لتحقيق بعض الأهداف السياسية (Lavau, 1969, pp. 30-31).

ولعلّ ما يلفت الانتباه في هذا المجال، هي المساهمة الشهيرة التي قدمها "روبرت مرتون" Robert K. Merton بشأن تحديد ماهية الوظائف Functions، والتي تعبر حسبه عن الآثار الملحوظة التي تساهم في تعدّل أو تكيّف نظام ما، أمّا الآثار التي تقلل من تكيف النظام فهي تعبر عن اختلالات وظيفية Dysfunctions. وتكون هذه الآثار في كلتا الحالتين إمّا مقصودة و معروفة (الوظائف الظاهرة manifestes أو الاختلالات الوظيفية الظاهرة)، وإمّا غير مقصودة ولا معروفة (الوظائف الكامنة latentes أو الاختلالات الوظيفية الكامنة) (Bhambhri, 1973, p. 460). كما يرى مرتون أن الوظائف الكامنة إذا أصبحت معروفة فإنها تفقد صفتها هذه، وتصبح وظائف ظاهرة. والوظائف الكامنة بالنسبة له، توسع مجال المعرفة بوظائف الأحزاب ونشاطاتها، أكثر ممّا تفعل الوظائف الظاهرة، وهي التي تجعلنا نستنتج عدم بساطة الحياة الاجتماعية مثلما قد تبدو لنا في أول وهلة (مشري، 2010، ص127).

إنّ هذه المساهمات وأخرى لم تشر إليها الدراسة، تتيح لنا إدراك مسألتين هامتين:- الأولى متعلقة بمصطلح الوظيفة في حد ذاته والاستخدامات المعبرة عنه (Merton, 1968, pp. 74-75)، والذي يكتنفه الغموض، والالتباس (See: Scarrow, 1967, p. 771; Lavau, 1969, p. 29)، وكثرة المفاهيم الدالة عليه كالدور، النشاط، الهدف، والأثر، وغيرها من المفاهيم التي يستخدمها الدارسون للتعبير أو الإشارة إليه (Merton, 1968, p. 77). والمسألة الثانية متعلقة بوظائف الأحزاب، فهي كثيرة العدد حيث يستحيل ضبطها في قائمة واحدة تحظى بالإجماع، ولعلّ الشيء الذي يزيد من غموض مصطلح الوظيفة هو قضية الوظائف الكامنة التي أشار إليها مرتون، حيث تتيح هذه القضية لكل باحث أن يضيف ما يشاء من الوظائف إلى القوائم المزعومة لوظائف الأحزاب (Lavau, 1969, p. 30). وعليه، فإن هاتين المسألتين تطرحان تحديًا بحثيًا حقيقيًا، لاسيما عندما يحاول الباحثون دراسة وظائف الأحزاب ذات الصلة بأداء الأنظمة السياسية.

لقد قام جورج لافو بتذليل هذا التحدي ولو بشكل جزئي، عندما أشار إلى أن كلمة "وظيفة" تغطي الحالات الآتية:- 1/ وظائف كامنة بصفة حقيقية. 2/ نشاطات تقوم بها الأحزاب. 3/آثار يتركها أو لا يتركها نشاط الأحزاب على بقاء واستقرار و تطور النظام السياسي. 4/ متطلبات وظيفية خاصة بالنظام السياسي نفسه (كالوظائف السبعة لـ جبرائيل ألموند) (Lavau, 1969, p. 29).

تتيح لنا الحالة الأخيرة دراسة التفاعل من زاوية وظيفية بحته، أي من خلال رصد المساهمة الوظيفية للأحزاب في إشباع المتطلبات الوظيفية للنظام السياسي، والتي إذا تم استيفاؤها فإنها تسمح للنظام السياسي بالبقاء والاستمرار والتكيف مع التغيرات البيئية المستجدة. ولدراسة دور الأحزاب في هذا المجال، اقترح لافو تعريفًا ملائمًا للوظائف، حيث اعتبرها مساهمات Contributions أو حلولاً Solutions يحملها الفاعلون من خلال أفعالهم لإشباع المتطلبات الوظيفية للأنظمة السياسية. هذه المساهمات يمكن أن تنتج عن أهداف معلنة و مقصودة (الوظائف الظاهرة)، أو عن نتائج غير معلنة ولا مقصودة (Lavau, 1969, p. 32).

كما أشار لافو في معالجته لهذه القضية إلى جملة الصعوبات التي قد تنتج عندما يتساءل الباحثون عن المساهمات الوظيفية للأحزاب، كتلك الصعوبات الناجمة من عدم إمكانية التمييز بدقة بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، خاصة عندما ندرك حقيقةً بأن ما تعلنه الأحزاب عادة أمام الرأي العام من أعمال وبرامج ونشاطات وأهداف، لا تعكسه بالضرورة تفاعلاتها في الميدان البرلماني أو الحكومي، والتي تتحكم فيها عادة ظروف وإعدادات تقاسم السلطة والحصول على الامتيازات. وكذلك الصعوبات الناتجة من نسبية المتطلبات الوظيفية ذاتها، فالأنظمة السياسية هي كيانات مختلفة، لا تثير بالضرورة نفس المتطلبات الوظيفية، كما أن هذه المتطلبات لا تتميز بالضرورة بنفس الكثافة أو الشدّة المبحوث عنها. إذ لا تحتاج الأنظمة السياسية التي تتمتع بشروط بقاء جيدة:- كالموقع الجغرافي المتميز والمستوى العالي من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التاريخ المشترك، والمجتمع المتجانس، إلى متطلبات وظيفية ذات الصلة بالتكامل وتعزيز القيم المشتركة، بالكثافة نفسها التي تحتاجها الأنظمة السياسية التي تشهد مجتمعاتها تعددًا في الإثنيات والعرقيات والطوائف (Lavau, 1969, pp. 32-36).

في هذا الإطار، أشار لافو إلى ثلاث وظائف للأحزاب تعد من وجهة نظري بمثابة المتطلبات الأساسية لكل نظام سياسي هي:- الشرعية والاستقرار Légitimation-Stabilisation، الاستخلاف السياسي Relève Politique، والوظيفة المنبرية La Fonction Tribunitienne. إنّ مستوى شرعية واستقرار النظام السياسي هو مستوى متغير جداً وليس بالضرورة أن يكون هذا المستوى هو نفسه إزاء عناصر النظام السياسي: النظام، السلطات، المجتمع. كما أنّ النظام السياسي الذي يحظى بدعم واسع وشامل لصالح الوحدة الوطنية يمكن أن يواجه النزاعات التي تثار حول شرعية نظام الحكم أو شرعية الحكام. تستطيع الأحزاب المساهمة في تلبية متطلبة الشرعية والاستقرار من خلال تأدية عدة وظائف كوظيفة التعبير والتجميع والوساطة والتكامل والتعبئة الانتخابية (Lavau, 1969, p. 38). وفي هذا السياق، يرى ثيودور لوي أن الأحزاب تستطيع المساهمة في شرعية النظام واستقراره عندما تتجنب في المنافسات السياسية البرامج الحزبية المتناقضة، كالحزبين الأمريكيين اللذين لا يؤديان حسبه سوى وظيفة الاستقرار و إضفاء الشرعية على النظام (Lavau, 1969, p. 21).

كما تستطيع الأحزاب المساهمة في وظيفة الاستخلاف السياسي عندما تقوم بتدريب وتجنيد أعضاءها ليكتسبوا المهارات والمؤهلات التي تمكنهم من تقلد المناصب السياسية بكل جدارة. ولا تقتصر وظيفة الاستخلاف على استخلاف السلطات السائدة فحسب، ولكنها تشمل كذلك استخلاف السياسات

والبرامج، من خلال أداء وظيفة النقد السياسي وصياغة برامج سياسية يمكن تجسيدها في الميدان، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الأحزاب الاحتجاجية والشعبوية والمعارضة للنظام لا يمكنها تأدية هذه الوظيفة بشكل فعال لأنها تطرح في العادة برامج غير واقعية وغير مسؤولة، الهدف منها كسب تأييد الناخبين و ولاءهم من خلال الاستثمار في حالات الاستياء المنتشرة لديهم.

ولكن في الأنظمة السياسية التي تشهد تصدعات وتباينات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، يعد إتاحة المجال لهذا النوع من الأحزاب لكي يدافع عن نفسه في المسرح السياسي متطلبة وظيفية هامة يُستوجب إشباعها، ولكن في الاتجاه الذي تبتعد فيه هذه الأحزاب عن اللجوء إلى العمل الثوري أو الاحتجاج العنيف، مما يجعلها تتعايش مع مختلف الفاعلين السياسيين في مناخ سياسي لا يعيق الأداء المنسجم للنظام السياسي (Lavau, 1969, pp. 38-41).

إنّ هذه الوظائف- في اعتقادي- تشكل الحد الأدنى من المتطلبات الوظيفية التي يجب على كل نظام سياسي إشباعها لكي يتسنى له البقاء والاستمرار، ولكن التطور الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة فرض على الأنظمة السياسية متطلبات وظيفية ذات صلة أكثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي بمدى قدرة الأنظمة السياسية على بلورة سياسات عامة قادرة على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية للمواطنين. إنّ مساهمة الأحزاب السياسية في أداء المتطلبات الوظيفية السابقة الذكر، قد تكون جلية وبارزة في الأنظمة السياسية التي تحتوي حقيقة على أحزاب سياسية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وكذا في بعض الأنظمة السياسية التي توجد فيها أحزاب هشة، ولكن مساهمة الأحزاب في تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها المجتمعات في الزمن الراهن، تبقى ضئيلة إن لم تكن منعدمة في الكثير من البيئات السياسية، وهذا ما يفسر إلى حد ما انتشار الاتجاهات المناهضة للأحزاب وحُكمها لدى قطاعات واسعة من الرأي العام.

الخــاتمة:

حاولت من خلال هذه الدراسة شرح وتحليل صور التداخل والتفاعل بين النظام الحزبي والنظام السياسي، وتحديداً دراسة هذا التفاعل من خلال العلاقة السببية التي تختصره في ديناميكية التأثير المتبادل بين المتغيرين، وفي التبعية التي تعتريها نوع من الاستقلالية، والتي ترجع إلى عدة اعتبارات تم ذكرها في متن هذه الدراسة.

لقد بينت في هذه الدراسة أنّ النظام الحزبي يُعتبر المتغير المستقل، وفي الوقت نفسه المتغير التابع، والملاحظة نفسها يمكن تأكيدها على النظام السياسي، وأنّ تقمص إحدى هاتين الصفتين (المستقل أو التابع) يتوقف على خصوصية الحقبة التاريخية التي يتطور فيها النظامان الحزبي والسياسي، وعلى خصائص القدرة على التأثير التي يتمتع بها كل نظام، والتي تجعل نظاماً ما يتفوق في تحديد وتشكيل وتوجيه النظام الآخر. كما خلصت في هذه الدراسة إلى أنّ التفاعل بين النظام الحزبي والنظام السياسي مقيد بمجموعة من المحددات المتعلقة من ناحية بطبيعة النظام الحزبي وهي: عدد الأحزاب، وبنيتها الداخلية، وميكانيكية النظام الحزبي، والمتعلقة من ناحية أخرى بخصائص ومكونات النظام السياسي كشكل الحكم، النمط الفيدرالي، ونمط النظام الانتخابي المعتمد.

كما أشرت في هذه الدراسة إلى أن عملية التفاعل هذه تحددها بلا شك مساهمة النظام الحزبي في تلبية المتطلبات الوظيفية الأساسية للنظام السياسي، والتي تمكنه من التكيف، والبقاء، والاستمرار. لقد قمت في هذه الدراسة برصد هذا التفاعل من المنظور العام، أي من خلال الصور التي تناولتها في المبحث الثاني، مع الاعتقاد بأنّ هذه الصور تشكل في وقتنا الرّاهن مجالات للبحث المتاحة أمام الباحثين المتخصصين، والراغبين في إعداد دراسات أكثر تعمقاً و اتساعاً بشأنها، كما أعتقد أنها تشكل أرضيات خصبة للمعالجات الرّصينة التي تتناول الأنظمة السياسية على اختلافها في هذا العالم المتنوع.

الإحالات والمراجع:

1. حرب أسامة الغزالي. (1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
2. الخزرجي ثامر كامل محمد. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة (ط1). عمان: دار مجدولاي.
3. ألموند جابرييل إيه، و باويل جي. بنجهام الابن. (1998). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. (تر: هشام عبد الله) عمان: الدار الأهلية للنشر و التوزيع.
4. ألموند جبرائيل، بويل بنجام، و مندت روبرت. (1996). السياسة المقارنة: إطار نظري (ط1). (تر: محمد زاهي بشير المغيربي) بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
5. المغيربي زاهي محمد بشير. (1994). قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
6. مشري عبد القادر. (2010). الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية (ط1). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والطباعة والتوزيع.
7. شلبي محمد. (1997). المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، و الأدوات. الجزائر.
8. دوفرجيه موريس. (2011). الأحزاب السياسية. (تر: علي مقلد، و عبد المحسن سعد) القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.
9. دوفرجيه موريس. (2014). المؤسسات السياسية و القانون الدستوري و الأنظمة السياسية الكبرى (ط2). (تر: جورج سعد) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
10. *Almond, G. A., & Coleman, J. S. (1966). The Politics of Developing Areas (5thed). USA: Princeton University Press.*
11. *Baldini, G., & Pappalardo, A. (2009). Elections, Electoral Systems and Volatile Voters. UK: Palgrave Macmillan.*
12. *Bardi, L., & Mair, P. (2008, March). The Parameters of Party Systems. Party Politics (Vol14, N°: 02), pp. 147-166.*
13. *Bhambhri, C. P. (1973, October-december). Functionalism in Politics. The Indian Journal Of Political Science (Vol:34, N°:04), pp. 455-470.*
14. *Chandler, W. M., & Chandler, M. A. (1987). Federalism and Political Parties. European Journal of Political Economy (Vol:03, N°:1-2), pp. 87-109.*

15. *Farrell, D. M. (2001). Electoral System: A Comparative Intorduction. New York: Palgrave.*
16. *Gibson, E. L., & Suarez-Gao, J. (2010, October). Federalised Party Systems and Subnational Party Competition: Theory and an Empirical application to Argentina. Comparative Politics (Vol:43, N°:01), pp. 21-39.*
17. *Ishiyama, J. T. (2012). Comparative Politics: Principles of Democracy and Democratization. UK: Wiley-Blackwell.*
18. *Kom, P. N. (2008). Les Partis Politiques Africains entre Universalité et Particularité. Revue Camerounaise de Science Politique (POLIS) (Vol:15, N°:1-2).*
19. *Lavau, G. (1969, Mars). Partis et Système Politique: interactions et Fonctions. Revue Canadienne de Science Politique (Vol : 02, N°: 01), pp. 18-44.*
20. *Lemieux, V. (1985). Systèmes Partisans et Partis Politiques. Québec: Presses de l'Université du Québec .*
21. *Linz, J. J. (1990, Winter). The Perils of Presidentialism. Journal of Democracy (Vol:01, N°:01), pp. 51-69.*
22. *Maor, M. (1997). Political Parties and Party Systems: Comparative Approach and the British experience. London: Routledge.*
23. *Merton, R. K. (1968). On Theoretical Sociology: Five Essays Old and New (2nded). New York: The Free Press.*
24. *Pappalardo, A. (2007). Electoral Systems, Party Systems: Lijphart and Beyond. Party Politics (Vol:13, N°:06), pp. 721-740.*
25. *Sartori, G. (2005). Parties and Party Systems: a Framework for Analysis. University of Essex, European Consortium Political Research (ECPR).*
26. *Scarrow, H. A. (1967, November). The Function of Political Parties: A critique of the literature and The Approach. The Journals of Politics (Vol:29, N°:04), pp. 770-790.*
27. *Thiébault, J.-L. (2006). Les Périls du Régime Présidentiel. Revue Internationale de Politique Comparée (Vol:13, N°:01), pp. 95-113.*